الوزارة الأولى
PREMIER MINISTÈRE

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
COMITE NATIONAL DE LUTTE CONTRE LE TERRORISME

# المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة

# Lignes directrices relatives à la mise en œuvre des sanctions financières ciblées

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

مرجع الوثيقة: مداولات اللجنة بتاريخ 21 يوليو 2026



هاتف: 22245254244+ / نواكشوط موريتانيا
Tél: +(222) 45 25 42 44 / www.cn.lct.gov.mr e-mail: president@cn-lct.gov.mr

# المحتويات


الفصل الأول: التعاريف ..... 3

المادة 1: التعاريف ..... 3

الفصل الثاني: أحكام عامة ..... 12

المادة 2: الهدف ..... 12

المادة 3: الالتزامات القانونية: ..... 12

المادة 4: أمانة اللجنة وسجل العقوبات المالية المستهدفة ..... 15

الفصل الثالث التزامات المكلفين بالتنفيذ بشأن التجميد والشطب وسداد المصروفات والمدفوعات ..... 16

المادة 5: إجراءات التجميد: ..... 16

المادة 6: شطب التجميد ..... 17

المادة 7: الامتناع عن إتاحة أي أموال أو الأصول الأخرى لصالح الأشخاص أو الكيانات المدرجة ..... 17

المادة 8: السماح بدفع فوائد أو أرباح على الحسابات المجمدة ..... 17

المادة 9: معالجة الدفعات المستحقة قبل التجميد ..... 18

المادة 10: معالجة الدفعات المستحقة الأخرى قبل التجميد ..... 18

المادة 11: سداد الدفعات المستحقة المتعلقة بالرهن أو الحكم ..... 19

المادة 12: تغطية المصاريف الأساسية ..... 20

الفصل الرابع: الإجراءات والتدابير التنفيذية الأخرى التي تقع على المكلفين بالتنفيذ ... 23

المادة 13: الوصول إلى القوائم الأممية ..... 23

المادة 14: الوصول إلى القائمة الوطنية: ..... 24

المادة 15: إنشاء نظم الكترونية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ..... 25

المادة 16: وضع المؤسسات والأعمال والمهن غير المالية المحددة نظم داخلية فعالة وتنفيذها ..... 28

المادة 17: التزامات الجهات الرقابية ..... 29

المادة 18: التزامات وحدة التحريات المالية الموريتانية ..... 29



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

## الفصل الأول: التعاريف

**المادة الأولى: التعاريف**

لأغراض التنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة، يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

- **القانون:** القانون رقم 2019 - 017 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2019، المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- **اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب:** تم تشكيلها بموجب المرسوم رقم 2019-199، تطبقا للمادة 48 من القانون، ويدخل ضمن اختصاصاتها وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العقوبات المالية المستهدفة.
- **اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** تم تشكيلها بموجب المرسوم رقم 2019-199 تطبيقا للمادة 32 من القانون.
- **الجهة الرقابية:** الجهة المسؤولة، بموجب القوانين الموريتانية أو بموجب قرار يصدر عن السلطة المختصة، عن الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجمعيات التي لا تهدف الى الربح وغيرها من الجهات، بشأن تنفيذ متطلبات القانون وكافة النصوص التطبيقية له؛

## Chapitre Premier : Définitions

**Article 1 : Définitions**

Aux fins de la mise en œuvre efficace des sanctions financières ciblées, on entend par les termes suivants les significations indiquées ci-après :

- **La Loi :** La Loi n° 2019 - 017 du 20 février 2019 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme.
- **Le Comité National de Lutte contre le Terrorisme :** Il a été constitué en vertu du Décret n° 2019-199, en application de l'article 48 de la Loi; ses compétences incluent l'établissement des procédures et mesures nécessaires à la mise en œuvre des résolutions du Conseil de sécurité des Nations Unies concernant les sanctions financières ciblées.
- **Le Comté National de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme :** Il a été constitué en vertu du Décret n° 2019-198 en application de l'article 32 de la Loi.
- **L'autorité de contrôle (Organe de régulation) :** L'entité chargée, en vertu de la législation mauritanienne ou de la décision de l'autorité compétente, de superviser et de contrôler les établissements financiers et les entreprises et professions non financières désignées, les associations à but non lucratif, et autres entités, pour l'application des dispositions de la Loi et tous ses textes d'application.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

- **الهيئة الأممية المختصة:** لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن التي أنشئت بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) (لجنة عقوبات داعش والقاعدة) واللجنة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن 1988 (2011) واللجنة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن 1718 (2006)، ومجلس الأمن بحد ذاته عندما يعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويعتمد عقوبات مالية محددة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقمعها وعرقلتها وتمويلها.

- **قرارات الهياكل الأممية المختصة:** قرارات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة المتصلة بمكافحة الإرهاب ومنع تمويله أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل الصادرة بموجب أحكام المادة السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعلى سبيل المثال لا الحصر القرارات عدد 1267 (1999) و1373 (2001) و2253 (2015) والقرارات عدد 1718 (2006) و1874 (2009) و2087 (2013) و2094 (2013) و2231 (2015) و2270 (2016) و2321 (2016) و2356 (2017) وجميع القرارات الحالية واللاحقة ذات الصلة.

- **الإدراج:** تحديد هوية الفرد أو الكيان الخاضع لجزاءات المحددة بموجب قرارات مجلس الأمن رقم (1267) لسنة 1999 أو (1373) لسنة 2001 أو (1988) لسنة 2011 أو (1989) لسنة 2011، وقرارات

- **L'organe onusien compétent :** Le comité des sanctions du Conseil de sécurité créé en vertu des résolutions 1267 (1999), 1989 (2011) et 2253 (2015) (Comité des sanctions contre l'EIIL (Daech) et Al-Qaïda), le comité créé en vertu de la résolution 1988 (2011) du Conseil de sécurité, le comité créé en vertu de la résolution 1718 (2006) du Conseil de sécurité, ainsi que le Conseil de sécurité lui-même lorsqu'il agit en vertu du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies et adopte des sanctions financières ciblées pour prévenir, réprimer, entraver et financer la prolifération des armes de destruction massive.

- **Les résolutions des structures onusiennes compétentes :** Les résolutions du Conseil de sécurité de l'Organisation des Nations Unies relatives à la lutte contre le terrorisme et à la prévention de son financement ou du financement de la prolifération des armes de destruction massive, adoptées en vertu des dispositions du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, incluant, de manière non limitative, les résolutions n° 1267 (1999), 1373 (2001), 2253 (2015), et les résolutions n° 1718 (2006), 1874 (2009), 2087 (2013), 2094 (2013), 2231 (2015), 2270 (2016), 2321 (2016), 2356 (2017), ainsi que toutes les résolutions actuelles et subséquentes y afférentes.

- **L'inscription :** L'identification d'une personne physique ou d'une entité faisant l'objet des sanctions financières ciblées en vertu des résolutions du Conseil de sécurité n° 1267 (1999), 1373 (2001), 1988 (2011) ou 1989 (2011), et des autres résolutions pertinentes du Conseil de

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة أو نتيجة لإدراجهم ضمن القوائم الأممية أو الوطنية.

- **القائمة الأممية:** قائمة بجميع الأفراد والكيانات والمجموعات والسلطات الخاضعة لعقوبات مالية محددة وفقًا لقرارات مجلس الأمن تصدرها هيئة أممية مختصة وتحتفظ بها. وقد تشمل القائمة أيضًا أفرادًا وكيانات ومجموعات وسلطات أخرى خاضعة لعقوبات مالية محددة بسبب تمويلها لانتشار أسلحة الدمار الشامل عملا بقرارات مجلس الأمن وكلّ المعلومات التعريفية الخاصة بهم.

- **القائمة الوطنية:** القائمة المعدّة من طرف اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بموجب المرسوم رقم 2019-199.

- **شخص أو كيان مُدرَج بالقائمة:** شخص أو كيان أُدرج اسمه على قائمة الأمم المتحدة أو القائمة الوطنية.

- **العقوبات المالية المستهدفة:** تجميد الأصول والحظر لمنع الأموال أو الأصول الأخرى من أن يتم توفيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأشخاص والكيانات المحددة.

- **الأموال أو الأصول الأخرى :** أية أصول، على سبيل المثال لا الحصر، الأصول المالية (بما يشمل الأصول الافتراضية) والموارد الاقتصادية (بما يشمل النفط والموارد الطبيعية الأخرى)، وكافة أنواع الممتلكات، سواءً كانت ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة، أياً كانت كيفية الحصول عليها، والوثائق أو المستندات

sécurité, ou suite à leur inscription sur les listes onusiennes ou nationales.

- **La liste des Nations Unies (Liste onusienne) :** Liste de tous les individus, entités, groupes et autorités faisant l'objet de sanctions financières ciblées conformément aux résolutions du Conseil de sécurité, établie et tenue par un organe onusien compétent. Cette liste peut également inclure d'autres individus, entités, groupes et autorités faisant l'objet de sanctions financières ciblées en raison du financement de la prolifération des armes de destruction massive, en application des résolutions du Conseil de sécurité, ainsi que toutes leurs données d'identification.

- **La liste nationale :** La liste établie par le Comité national de lutte contre le terrorisme en vertu du Décret n° 2019-199.

- **Personne ou entité inscrite sur la liste :** Personne ou entité dont le nom a été inscrit sur la liste des Nations Unies ou sur la liste nationale.

- **Sanctions financières ciblées :** Le gel des avoirs (actifs) et les interdictions visant à empêcher que des fonds ou outres biens soient mis à disposition, directement ou indirectement, ou profit de personnes et entités désignées.

- **Fonds ou autres biens :** Tout bien, y compris, de manière non limitative, les actifs financiers (y compris les actifs virtuels) et les ressources économiques (y compris le pétrole et les autres ressources naturelles), et tous types de propriétés, qu'elles soient corporelles ou incorporelles, meubles ou immeubles, quel que soit leur mode d'acquisition, ainsi que les actes



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

القانونية أياً كان شكلها، بما فيها الإلكتروني أو الرقمي، التي تثبت حق ملكية تلك الأصول أو حصة فيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد، وأية فوائد أو أرباح أو دخول أخرى مترتبة على أو متولدة من هذه الأموال أو الأصول الأخرى وأية أصول أخرى يحتمل استخدامها للحصول على تمويل، سلع أو خدمات.

- **الموارد الاقتصادية** : الأصول مهما كان نوعها مادية أو غير مادية، ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة، التي يمكن استخدامها من أجل الحصول على الأموال، أو السلع، أو الخدمات مثل الأراضي والأبنية وغيرها من العقارات والمعدّات بما يشمل الأجهزة والبرمجيات والأدوات والآلات والأثاث والتجهيزات والتركيبات والسفن والطائرات والمركبات والبضائع والأعمال الفنية والممتلكات الثقافية والقطع الأثرية والأحياء البرية والمجوهرات والذهب والأحجار الكريمة والفحم والمنتجات النفطية والمصافي والمواد المرتبطة بها بما في ذلك المواد الكيميائية ومواد التشحيم والمعادن والأخشاب أو غيرها من الموارد الطبيعية والسلع والأسلحة والمواد المرتبطة بها والمواد الخام والمكونات القابلة للاستخدام في صناعة العبوات الناسفة أو الأسلحة غير التقليدية وأي نوع من متحصلات الجريمة بما في ذلك الزراعة والإنتاج والاتجار غير الشرعي بالمخدرات أو مشتقاتها وبراءات الاختراع والعلامات التجارية

juridiques ou instruments sous toute forme, y compris électronique ou numérique, attestant la propriété de ces actifs ou un intérêt y afférent, y compris, de manière non limitative, les crédits bancaires, les chèques de voyage, les chèques bancaires, les mandats, les actions, les valeurs mobilières, les obligations, les traites et les lettres de crédit, ainsi que tous intérêts, dividendes ou autres revenus tirés de ces fonds ou autres biens ou générés par ceux-ci, et tout autre actif susceptible d'être utilisé pour obtenir un financement, des biens ou des services.

- Ressources économiques : Les actifs de toute nature, matériels ou immatériels, corporels ou incorporels, meubles ou immeubles, qui peuvent être utilisés pour obtenir des fonds, des biens ou des services, tels que les terrains, les bâtiments et autres biens immobiliers, les équipements, y compris les appareils, les logiciels, les outils, les machines, le mobilier, les installations et agencements, les navires, les aéronefs, les véhicules, les marchandises, les œuvres d'art, les biens culturels, les antiquités, la faune sauvage, les bijoux, l'or, les pierres précieuses, le charbon, les produits pétroliers, les raffineries et les matières connexes, y compris les produits chimiques, les lubrifiants, les métaux, le bois ou autres ressources naturelles, les biens, les armes et le matériel connexe, les matières premières et les composants utilisables pour la fabrication d'engins explosifs improvisés ou d'armes non conventionnelles, tout type de produit du crime, y compris issu de l'agriculture, de la production et du trafic illicite de stupéfiants ou de leurs dérivés,



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

وحقوق النشر وغيرها من أشكال الملكية الفكرية وخدمات استضافة المواقع والنشر على شبكة الأنترنت أو تلك المرتبطة به، والأصول التي تتاح لاستخدام الأشخاص المدرجين أو لصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك لتمويل سفرهم أو انتقالهم أو إقامتهم، وكذلك أية أصول تدفع لهم على سبيل الفدية.

- **التجميد:**

- **في حالة الإجراءات التحفظية:** هو حظر أي انتقال، أو تحويل أموال، أو وسائط أخرى، أو التصرف فيها أو حركتها استنادا إلى إجراء اتخذته السلطة المختصة بموجب آلية للتجميد، طوال مدة سريان هذا الإجراء، أو حتى تصدر السلطة المختصة أو المحكمة قرارا بنزع أصول الملكية أو المصادرة؛

- **لغرض تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة:** حظر أي انتقال، أو تحويل أموال، أو أصول أخرى، أو التصرف فيها أو حركتها تكون ملكاً أو تتحكم بها أشخاص أو كيانات محددة على أساس إجراءات يبادر إلى اتخاذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو طبقاً لقرارات مجلس الأمن من قبل سلطة مختصة أو محكمة وطيلة مدة سريان تلك القرارات.

في جميع الأحوال، تبقى الممتلكات، أو المعدات، أو الوسائط، أو الأموال، أو الأصول الأخرى المجمدة ملكاً للشخص الطبيعي أو الاعتباري (الأشخاص الطبيعيين

les brevets, les marques de fabrique, les droits d'auteur et autres formes de propriété intellectuelle, les services d'hébergement de sites et de publication sur internet ou ceux y afférents, ainsi que les actifs mis à la disposition des personnes inscrites ou à leur profit, directement ou indirectement, y compris pour financer leur voyage, leur déplacement ou leur séjour, ainsi que tout actif qui leur est versé au titre de rançon.

- **Gel :**

- **En matière de mesures provisoires : désigne l'interdiction de tout transfert, conversion, disposition ou mouvement de fonds ou autres instruments, sur la base d'une mesure prise par l'autorité compétente en vertu d'un mécanisme de gel, pour la durée de validité de ladite mesure, ou jusqu'à ce que l'autorité compétente ou le tribunal rende une décision de dépossession ou de confiscation.**

- **Aux fins de la mise en œuvre des sanctions financières ciblées : désigne l'interdiction de tout transfert, conversion, disposition ou mouvement de fonds ou autres biens appartenant à, ou contrôlés par, des personnes ou entités désignées, sur la base de mesures engagées par le Conseil de sécurité des Nations Unies ou conformément aux résolutions du Conseil de sécurité par une autorité compétente ou un tribunal, et pour la durée de validité de ces résolutions.**

**Dans tous les cas, les biens, équipements, instruments, fonds ou autres biens gelés restent la propriété de la ou des personnes physiques ou**



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

أو الأشخاص الاعتبارية) صاحب (أصحاب) المصلحة في تلك الأموال أو الأصول الأخرى المحددة وقت التجميد. ويمكن أن تظل إدارتها موكوله إلى أطراف ثالثة أو من خلال ترتيبات أخرى عينها ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري (الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية) قبل اتخاذ إجراء بموجب آلية التجميد أو طبقاً لأحكام محلية أخرى. كجزء من تنفيذ إجراء التجميد.

- **الموجز الإيضاحي:** الجزء المعلن من بيان أسباب إدراج فرد، أو كيان، او مجموعة، أو سلطة ما على قائمة العقوبات المرفق مع قرار الإدراج من لجنة العقوبات.
- **نقطة الاتصال:** الهيئة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1730 (2006) لتلقي طلبات شطب أسماء الأشخاص المدرجين على قائمة الأمم المتحدة والنظر فيها شرط ألا تكون لجنة العقوبات المفروضة على داعش والقاعدة هي التي أدرجتهم.
- **مكتب أمين المظالم:** الهيئة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1904 (2009) للحصول على طلبات شطب أسماء الأشخاص الذين أدرجتهم لجنة العقوبات المفروضة على داعش والقاعدة والنظر فيها.
- **المصاريف الأساسية:** الدفعات مقابل المواد الغذائية والإيجار أو خلاص القروض الموثقة برهن عقاري والأدوية والعلاج الطبي والضرائب وأقساط التأمين وتكاليف المنافع العامة، على سبيل الحصر مقابل أتعاب مهنية معقولة وسداد المصاريف المتكبدة فيما

morales détenant un intérêt dans lesdits fonds ou autres biens au moment du gel ; leur gestion peut continuer d'être confiée à des tiers ou assurée par tout autre dispositif désigné par ladite personne physique ou morale avant le déclenchement d'une mesure en vertu du mécanisme de gel ou conformément à d'autres dispositions nationales, dans le cadre de l'exécution de la mesure de gel.

- **Exposé des motifs (Résumé narratif) :** La partie publique de l'énoncé des motifs de l'inscription d'une personne physique, d'une entité, d'un groupe ou d'une autorité sur la liste des sanctions, jointe à la décision de désignation émanant du comité des sanctions.
- **Point focal :** L'organe établi en vertu de la résolution 1730 (2006) du Conseil de sécurité pour recevoir et examiner les demandes de retrait des listes des noms de personnes inscrites sur la liste des Nations Unies, à condition qu'elles n'aient pas été inscrites par le Comité des sanctions contre l'EIIL (Daech) et Al-Qaïda.
- **Bureau du Médiateur :** L'organe établi en vertu de la résolution 1904 (2009) du Conseil de sécurité pour recevoir et examiner les demandes de retrait des listes des noms de personnes inscrites par le Comité des sanctions contre l'EIIL (Daech) et Al-Qaïda.
- **Dépenses de base :** Les paiements destinés à couvrir les denrées alimentaires, le loyer ou le remboursement de prêts hypothécaires, les médicaments et les soins médicaux, les taxes, les primes d'assurance et les charges de services publics ; ainsi que, de manière exclusive, les honoraires professionnels raisonnables et le remboursement de frais encourus dans le cadre de la prestation de services juridiques, ou les



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

يتصل بتقديم خدمات قانونية أو الأتعاب أو رسوم الخدمات، المتعلقة بالحفظ والصيانة العاديين للأموال أو الأصول الأخرى المجمدة.

- **المصاريف الاستثنائية:** المصاريف الضرورية الأخرى المختلفة عن تلك التي تعتبرها اللجنة من المصاريف الأساسية.

- **المكلفون بالتنفيذ:** المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجهات الرقابية والسلطات المختصة وغيرها من الجهات الأمنية والإدارية والتنفيذية، وكل شخص أو كيان متواجد بالأراضي الموريتانية يمكن أن تكون بحوزته أموال أو موارد اقتصادية ذات صلة بالأشخاص أو التنظيمات أو الكيانات المدرجة من قبل اللجنة أو الهيئة الأممية المختصة.

- **الجهة الرقابية:** الجهة المسؤولة، بموجب القوانين الموريتانية أو بموجب قرار يصدر عن السلطة المختصة، عن الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجمعيات التي لا تهدف الى الربح وغيرها من الجهات، بشأن تنفيذ متطلبات هذا القانون وكافة النصوص التطبيقية له؛ وهي تشمل:

  - البنك المركزي الموريتاني بالنسبة للمؤسسات المالية
  - الهيئة الوطنية للمحامين بالنسبة للمحامين
  - الوزارة المكلفة بالعدل بالنسبة للموثقين
  - الوزارة المكلفة بالمالية بالنسبة لخبراء المحاسبة

honoraires ou frais de services liés à la garde et à l'entretien ordinaires des fonds ou autres avoirs gelés.

- **Dépenses extraordinaires :** Les autres dépenses nécessaires distinctes de celles que le Comité considère comme des dépenses de base.

- **Chargés de l'exécution :** Les institutions financières, les entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), les autorités de contrôle (organes de régulation), les autorités compétentes et autres organismes de sécurité, administratifs et exécutifs, ainsi que toute personne ou entité se trouvant sur le territoire mauritanien susceptible de détenir des fonds ou des ressources économiques liés aux personnes, organisations ou entités inscrites (désignées) par la Commission ou par l'organe onusien compétent.

- **L'autorité de contrôle (Organe de régulation) :**

  L'entité chargée, en vertu de la législation mauritanienne ou de la décision de l'autorité compétente, de superviser et de contrôler les établissements financiers et les entreprises et professions non financières désignées, les associations à but non lucratif, et autres entités, pour l'application des dispositions de la loi n° 2019 - 017 du 20 février 2019, relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et tous ses textes d'application. Elle comprend :

  - La Banque Centrale de Mauritanie (BCM) pour les institutions financières.
  - L'Ordre National des Avocats pour les avocats.
  - Le ministère chargé de la Justice pour les notaires.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

- الوزارة المكلفة بالتجارة بالنسبة لتجار المعادن والأحجار النفيسة والوكلاء العقاريين
- القطاع المكلف بالمجتمع المدني بالنسبة للجمعيات التي لا تهدف إلى الربح

- **المؤسسات المالية:** تشمل كل من البنوك العاملة في موريتانيا ومؤسسات التمويل الصغيرة ومكاتب الصرافة وشركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين وصندوق الإيداع والتنمية والمصالح المالية للبريد ومؤسسات الدفع، والتي تشمل مؤسسات تحويل الأموال، وأي شخص أو جهة أخرى تزاول واحدا أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المالية لمصلحة عميل أو نيابة عنه .
- **الأعمال والمهن غير المالية المحددة:** تشمل كل من:
  - الوكلاء العقاريين؛ عند تنفيذهم عمليات لصالح عملائهم بشراء وبيع العقارات.
  - تجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة؛ عند تنفيذهم أي عمليات نقدية مع عملائهم تساوي أو تزيد على 400 ألف أوقية. ويشمل ذلك العمليات المرتبطة التي تساوي أو يزيد إجماليها الحد المذكور.
  - الموثقين وخبراء المحاسبة والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن، سواء كانوا يمارسون مهنتهم منفردين أو شركاء أو أصحاب المهن العاملين في شركات مهنية، وذلك عند قيامهم بإعداد عمليات مالية أو تنفيذها لمصلحة عملائهم فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

- Le ministère chargé des Finances pour les experts-comptables.
- Le ministère chargé du Commerce pour les négociants en métaux et pierres précieuses et les agents immobiliers.
- Le secteur chargé de la société civile pour les organismes à but non lucratif (OBNL).

- **Institutions financières :** Comprennent toutes les banques opérant en Mauritanie, les institutions de microfinance, les bureaux de change, les sociétés d'assurance et de réassurance, les courtiers d'assurance, la Caisse de Dépôt et de Développement (CDD), les services financiers de la Poste et les établissements de paiement, incluant les entreprises de transfert de fonds, ainsi que toute autre personne ou entité exerçant une ou plusieurs activités ou opérations financières pour le compte ou au nom d'un client.
- **Entreprises et professions non financières désignées (EPNFD) :** Comprennent :
  - Les agents immobiliers ; lorsqu'ils effectuent des transactions pour leurs clients concernant l'achat ou la vente de biens immobiliers.
  - Les négociants en métaux précieux et les négociants en pierres précieuses ; lorsqu'ils effectuent avec leurs clients toute opération en espèces égale ou supérieure à 400 000 Ouguiyas (MRU). Cela inclut les opérations liées dont le montant total atteint ou dépasse ledit seuil.
  - Les notaires, les experts-comptables, les avocats et les autres membres de professions libérales, qu'ils exercent leur profession à titre indépendant, en tant qu'associés ou salariés au sein de cabinets professionnels, lorsqu'ils préparent ou effectuent des opérations



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

financières pour le compte de leurs clients concernant les activités suivantes :

a. L'achat et la vente de biens immobiliers.

b. La gestion de capitaux, de titres ou d'autres actifs appartenant au client.

c. La gestion de comptes bancaires, d'épargne ou de titres.

d. L'organisation des apports en vue de la création, de l'exploitation ou de la gestion de sociétés ou d'autres entités.

e. La création, l'exploitation ou la gestion de personnes morales ou de constructions juridiques, ainsi que l'achat et la vente d'entités commerciales.

f. Toute autre entreprise ou profession non financière désignée par les textes d'application.

أ. شراء العقارات وبيعها؛

ب. إدارة الأموال أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول التي يمتلكها العميل؛

ج. إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية؛

د. تنظيم المساهمات بغرض إنشاء الشركات، أو الكيانات الأخرى، أو تشغيلها، أو إدارتها؛

هـ. إنشاء الأشخاص الاعتبارية، أو الترتيبات القانونية، أو تشغيلها أو إدارتها، وشراء الكيانات التجارية وبيعها.

و. أي من الأعمال أو المهن غير المالية الأخرى التي يتم تحديدها بموجب النصوص التطبيقية.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

## الفصل الثاني: أحكام عامة

### المادة 2: الهدف

تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى إلزام المكلفين بالتنفيذ باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة المتعلقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العقوبات المالية المستهدفة والتي تشمل منع وقمع الإرهاب وتمويله ومنع وقمع ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يكفل التجميد الفوري ودون تأخير للأموال أو الأصول الأخرى العائدة للأشخاص والكيانات المدرجة أو الموضوعة تحت التصرف المباشر أو غير المباشر لهم، ومنع إتاحتها، أو استخدامها، أو تحويلها، أو التصرف فيها بأي صورة كانت. وبما يكفل كذلك قيام الجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حالة اكتشاف أية أوجه قصور أو مخالفات بما في ذلك توقيع العقوبات المتناسبة والرادعة على الجهات المخالفة الخاضعة لرقابتها وفقا لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم 017-2019. وذلك لضمان التنفيذ الفعال.

### المادة 3: الالتزامات القانونية:

1. يلتزم المكلفين بالتنفيذ ، وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019- 017 المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من النصوص ذات الصلة، بتنفيذ أحكام الآلية والمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ويشمل ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجهات الرقابية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل

## Chapitre 2 : Dispositions Générales

### Article 2 : Objectif

Ces lignes directrices visent à obliger les chargés de l'exécution à prendre toutes les mesures et procédures nécessaires relatives à la mise en œuvre des résolutions adoptées par le Conseil de sécurité concernant les sanctions financières ciblées, lesquelles incluent la prévention et la répression du terrorisme et de son financement, ainsi que la prévention, la répression et l'interruption de la prolifération des armes de destruction massive. Elles visent à garantir le gel immédiat et sans délai des fonds ou autres biens appartenant aux personnes et entités inscrites (désignées) ou mis à leur disposition directe ou indirecte, ainsi que l'interruption de leur mise à disposition, de leur utilisation, de leur transfert ou de toute forme de disposition à leur égard, sous quelque forme que ce soit. Elles visent également à ce que les autorités de contrôle prennent les mesures correctives appropriées en cas de découverte de lacunes ou d'infractions, y compris l'imposition de sanctions proportionnées et dissuasives à l'encontre des entités contrevenantes soumises à leur contrôle, conformément aux dispositions de la Loi n° 2019-017 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, et ce, afin d'en garantir la mise en œuvre efficace.

### Article 3 : Obligations Légales

1. Les chargés de l'exécution sont tenus, sous peine des sanctions prévues par la Loi n° 2019 - 017 portant sur la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et par les autres textes pertinents, de mettre en œuvre les dispositions du mécanisme et des lignes directrices édictées par le Comité National de Lutte contre le Terrorisme. Cela inclut les institutions financières, les entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), les autorités de contrôle, le Comité National de Lutte contre le Blanchiment de Capitaux et le Financement



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

الأموال وتمويل الإرهاب، ومكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة واسترداد الأصول الجنائية، والسلطات المختصة وغيرها من الجهات الأمنية والإدارية والتنفيذية، وكل شخص أو كيان متواجد بالأراضي الموريتانية يمكن أن تكون بحوزته أموال أو أصول أخرى أو موارد اقتصادية ذات صلة بالأشخاص أو التنظيمات أو الكيانات المدرجة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أو الهيئة الأممية المختصة.

2. تعد تدابير التجميد المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية تعليمات ذات طبيعة تنفيذية ورقابية واحترازية ملزمة، يتعين تنفيذها فوراً ودون تأخير، حتى وإن صدرت قرارات التجميد أو التحديث في عطلات نهاية الأسبوع أو غيرها من العطلات. ودون حاجة إلى استصدار حكم قضائي مسبق ودون إشعار مسبق للشخص أو الكيان المعني. ولا يمس تنفيذ التجميد أو الحظر أو المنع المؤقت بأصل الحقوق الموضوعية للأشخاص أو الكيانات المعنية، كما لا يحول دون ممارسة حقوقهم في التظلم أو الشطب أو الطعن وفقاً لأحكام هذا القرار والنصوص النافذة.

3. يلتزم المكلفين بالتنفيذ، كل فيما يخصه، بمتابعة القوائم الأممية والقائمة الوطنية وأي تعديل أو إضافة أو حذف يرد عليها، وفقا لما ورد في هذه المبادئ التوجيهية، وتنفيذ الالتزامات الواردة بشأنها دون تأخير.

du Terrorisme, l'Office de gestion des biens gelés, saisis et confisqués et du recouvrement des avoirs criminels, les autorités compétentes ainsi que les autres organismes de sécurité, administratifs et exécutifs, et toute personne ou entité se trouvant sur le territoire mauritanien susceptible de détenir des fonds, d'autres biens ou des ressources économiques liés aux personnes, organisations ou entités inscrites (désignées) par le Comité National de Lutte contre le Terrorisme ou par l'organe onusien compétent.

2. Les mesures de gel prévues dans ces lignes directrices sont considérées comme des instructions à caractère exécutoire, de contrôle et de précaution contraignantes. Elles doivent être exécutées immédiatement et sans délai, même si les décisions de gel ou de mise à jour interviennent durant les week-ends ou autres jours fériés, sans qu'il soit nécessaire d'obtenir un jugement judiciaire préalable et sans notification préalable à la personne ou à l'entité concernée. L'exécution du gel, de l'interdiction ou de la restriction temporaire ne porte pas atteinte au fond des droits subjectifs des personnes ou entités concernées, et ne les empêche pas d'exercer leurs droits de réclamation, de radiation ou de recours conformément aux dispositions de la présente décision et des textes en vigueur.

3. Les chargés de l'exécution sont tenus, chacun en ce qui le concerne, de suivre la liste des Nations Unies (liste onusienne) et la liste nationale, ainsi que toute modification, addition ou suppression y afférente, conformément aux présentes lignes directrices, et d'exécuter les obligations qui en découlent sans délai.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

4. Le Comité National de Lutte contre le Blanchiment de Capitaux et le Financement du Terrorisme est chargé de prendre les mesures et procédures nécessaires à l'exécution des décisions de gel émises par le Comité National de Lutte contre le Terrorisme. Son site internet peut être consulté à l'adresse suivante : www.cn-lct.gov.mr

5. Les chargés de l'exécution sont tenus, chacun en ce qui le concerne, d'informer le Comité National de Lutte contre le Terrorisme et l'Unité Mauritanienne des enquêtes financières (UMEF) de la valeur, du type, de la date et de l'heure du gel ou de la levée du gel des fonds ou autres biens, que ce soit pour la liste nationale ou les listes onusiennes, dans un délai de 24 heures suivant l'action de gel ou de radiation (levée).

6. Les chargés de l'exécution sont tenus, chacun en ce qui le concerne, d'informer le Comité National de Lutte contre le Terrorisme et l'Unité Mauritanienne des enquêtes financières de toute tentative d'opération impliquant ou affectant une personne ou entité inscrite, ou tout fonds ou autre bien gelé. Les droits des tiers de bonne foi doivent également être respectés.

7. Les autorités de contrôle doivent prendre toutes les mesures et procédures nécessaires pour remplir leurs obligations concernant les décisions du Comité national de lutte contre le terrorisme, que ce soit par l'émission d'instructions de contrôle, ou par l'exercice d'un contrôle sur pièces ou d'un contrôle sur place. Ce contrôle vise à vérifier le respect, par l'ensemble des institutions financières et des entreprises et professions non financières désignées, des

4. تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات التجميد التي تصدر عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. ويمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لها على الرابط التالي: www.cn-lct.gov.mr

5. يلتزم المكلفين بالتنفيذ، كل فيما يخصه، بإبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ووحدة التحريات المالية الموريتانية، بقيمة الأموال أو الأصول الأخرى التي تمّ تجميدها أو رفع التجميد عنها ونوعها وتاريخ ووقت التجميد أو رفعه في غضون 24 ساعةً من تجميد الأموال أو رفع (شطب) التجميد عنها سواء تلك المتعلقة بالقائمة الوطنية أو القوائم الأممية، وذلك في غضون 24 ساعةً من اتّخاذها .

6. يلتزم المكلفين بالتنفيذ، كل فيما يخصه، إبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ووحدة التحريات المالية الموريتانية، بمحاولة إجراء عملية تتضمن أو تؤثر على شخص أو كيان مدرج، أو أي أموال، أو أصول أخرى مجمدة. كما يتعين مراعاة حقوق الغير المتصرفين بحسن النية.

7. يتعين على الجهات الرقابية اتخاذ كافة ما يلزم من تدابير وإجراءات للوفاء بالتزاماتها بشأن ما يصدر عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، سواء من خلال إصدار التعليمات الرقابية، أو ممارسة الرقابة المكتبية أو الرقابة الميدانية، للتحقق من التزام كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية بتنفيذ إجراءات التجميد المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة، وفقا للنصوص



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

التشريعية والتطبيقية لها والآليات والمبادئ التوجيهية الموضوعة، وفرض العقوبات المناسبة في حالة عدم الالتزام بها.

### المادة 4: أمانة اللجنة وسجل العقوبات المالية المستهدفة

تتولى أمانة اللجنة وظائف تنسيق وتسيير أعمالها، ولها أن تقوم على وجه الخصوص بما يلي:

1. اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة نحو امساك السجلات الخاصة بالقائمة الوطنية، واتاحتها للمكلفين بالتنفيذ للوفاء بالتزاماتهم بشأنها.
2. تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، وكل ما يتطلبه ذلك من اتخاذ التدابير والإجراءات وتوفير البيانات والمعلومات والتحديثات المتعلقة بالقائمتين الوطنية والأممية وكل القرارات والإخطارات والتحديثات والطلبات والمراسلات المتعلقة بالإدراج، أو الشطب، أو التجميد، أو الرفع الجزئي، أو الكلي.
3. اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة بشأن التنسيق فيما بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أخذا في الاعتبار متطلبات تنفيذ المادة (48) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019-017.

procédures de gel relatives aux sanctions financières ciblées, conformément aux textes législatifs et réglementaires ainsi qu'aux mécanismes et lignes directrices établis, et à imposer les sanctions appropriées en cas de non-respect.

### Article 4 : Secrétariat du Comité et registre des sanctions financières ciblées

Le Secrétariat du Comité assure les fonctions de coordination et de gestion de ses travaux. Il est notamment chargé de :

1. Prendre les mesures et procédures nécessaires à la tenue des registres relatifs à la liste nationale, et les mettre à la disposition des chargés de l'exécution pour leur permettre de s'acquitter de leurs obligations y afférentes.
2. Mettre en œuvre les sanctions financières ciblées, ainsi que tout ce que cela requiert en termes de mesures, procédures, fourniture de données, informations et mises à jour concernant les listes nationale et onusienne, ainsi que l'ensemble des décisions, notifications, mises à jour, demandes et correspondances relatives à la désignation (inscription), au retrait des listes (radiation), au gel, ou à la levée partielle ou totale.
3. Prendre les mesures et procédures nécessaires à la coordination entre le Comité National de Lutte contre le Terrorisme et le Comité National de Lutte contre le Blanchiment de Capitaux et le Financement du Terrorisme, en tenant compte des exigences de mise en œuvre de l'Article (48) de la Loi n° 2019-017 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

## الفصل الثالث التزامات المكلفين بالتنفيذ بشأن التجميد والشطب وسداد المصروفات والمدفوعات

### المادة 5: إجراءات التجميد:

على المكلفين بالتنفيذ ومن دون إنذار مسبق أن يجمّدوا على الفور الأموال أو الأصول الأخرى الراجعة لأشخاص أو كيانات محددة في إحدى القائمتَين المنصوص عليهما في الفقرتَين (5) و(6) من المادة (13) من المرسوم رقم 2019-199 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب، وذلك في غضون 8 ساعات من النشر. على أن يشمل التجميد ما يلي:

1. كل الأموال أو الأصول الأخرى التي يملكها الشخص أو الكيان المحدد أو يتحكم بها، وليس فقط الأموال أو الأصول الأخرى التي يمكن أن تكون مرتبطة بعمل أو مؤامرة أو تهديد إرهابي معيّن أو متصل بانتشار التسلح.
2. الأموال أو الأصول الأخرى التي يملكها الشخص أو الكيان المحدد أو يتحكم بها كليًا أو جزئيًا، بشكل مباشر أو غير مباشر.
3. الأموال أو الأصول الأخرى المستمدة أو المتولدة من الأموال أو الأصول الأخرى التي يملكها الشخص أو الكيان المحدد أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر.
4. الأموال أو الأصول الأخرى التي يملكها شخص أو كيان يتصرف نيابةً عن أي من هؤلاء الأشخاص أو الكيانات المدرجين أو تحت إدارتهم.

تبقى الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة بموجب هذا المادة مجمدةً ما لم أو إلى أن ترخّص اللجنة أو تصرّح أو تُخطر بإمكانية الوصول إليها عملا بأحكام المادة (24) من هذا

## Chapitre 3 : Obligations des chargés de l'exécution concernant le gel, le retrait des listes et le règlement des frais et paiements

### Article 5 : Procédures de gel

Les **chargés de l'exécution** doivent, **sans notification préalable**, et sans délai procéder au **gel des fonds ou autres avoirs** appartenant aux personnes ou entités désignées sur l'une des deux listes (nationale ou onusienne), et ce, **dans un délai de 8 heures** suivant la publication. Le gel doit porter sur :

1. Tous les **fonds ou autres biens** que la personne ou l'entité désignée **possède ou contrôle**, et pas seulement les fonds ou biens susceptibles d'être liés à un acte, un complot ou une menace terroriste spécifique ou liés à la prolifération des armes.
2. Les **fonds ou autres biens** que la personne ou l'entité désignée **possède ou contrôle intégralement ou conjointement, directement ou indirectement.**
3. Les **fonds ou autres biens** provenant de, ou **générés par** les fonds ou autres biens possédés ou contrôlés, directement ou indirectement, par la personne ou l'entité désignée.
4. Les **fonds ou autres biens** possédés par une personne ou entité agissant **au nom ou sur instructions** de l'une de ces personnes ou entités inscrites (désignées), ou sous leur direction.

Les **fonds ou autres avoirs** gelés en vertu du présent article demeurent gelés jusqu'à ce que le Comité autorise ou permette l'accès à ceux-ci conformément aux dispositions de l'Article (24) du Décret n° 2019-199, ou



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

jusqu'à ce que le nom de la personne ou de l'entité concernée soit retiré de la liste. Le gel est levé dans un délai de 8 heures suivant la publication du retrait.

**Article 6 : Levée du gel (Radiation)**

Les chargés de l'exécution sont tenus de lever le gel des fonds ou autres avoirs appartenant à une personne ou entité dont le nom a été retiré de la liste (onusienne ou nationale), et ce, dans un délai de 8 heures suivant la publication de ladite radiation.

**Article 7 : Interdiction de mettre à disposition des fonds ou autres biens au profit des personnes ou entités inscrites**

Les chargés de l'exécution sont tenus, sous peine des sanctions prévues par la Loi n° 2019-017 du 20 février 2019 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et par d'autres textes pénaux pertinents, de s'abstenir de mettre à disposition tous fonds ou autres biens, ressources économiques, services financiers ou autres services connexes, de manière directe ou indirecte, au profit des personnes ou entités inscrites (désignées), que ce soit intégralement ou conjointement avec d'autres. Cette obligation s'étend aux entités possédées ou contrôlées, directement ou indirectement, par les personnes inscrites, ainsi qu'à toute personne ou entité agissant en leur nom ou sur leurs instructions, sauf en cas de licence, d'autorisation ou de notification émise par le Comié conformément aux résolutions des organes onusiens compétents.

**Article 8 : Autorisation de verser des intérêts ou dividendes sur les comptes gelés**

Les institutions financières, les entreprises et professions non financières désignées (EPNFD) et toute autre personne ou entité doivent autoriser le versement de tout

المرسوم رقم 2019-199 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب أو إلى أن يتم شطب اسم الشخص أو الكيان المحدد على القائمة. ويتم رفع التجميد في غضون 8 ساعات من النشر.

**المادة 6: شطب التجميد**

على المكلفين بالتنفيذ أن يرفعوا تجميد الأموال أو الأصول الأخرى التي يملكها شخص أو كيان شُطب اسمه عن القائمة المنصوص عليها في الفقرتَين (5)و(6) من المادة (13) من المرسوم رقم 2019-199 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب، وذلك في غضون 8 ساعات من النشر.

**المادة 7: الامتناع عن إتاحة أي أموال أو الأصول الأخرى لصالح الأشخاص أو الكيانات المدرجة**

يتعين على المكلفين بالتنفيذ وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 2019-017 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2019 المتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من النصوص العقابية ذات الصلة، الامتناع عن إتاحة أي أموال أو أصول أخرى أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأشخاص أو الكيانات المدرجة بالكامل أو بالاشتراك مع غيرهم، أو لصالح الكيانات التي يملكها الأشخاص أو الأشخاص المدرجين أو يتحكمون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو لصالح أي شخص أو كيان نوب عنهم أو يعمل بتوجيه منهم، ما لم يصدر ترخيص أو تصريح أو إخطار عن اللجنة وفقا لقرارات الجهات الأممية المختصة.

**المادة 8: السماح بدفع فوائد أو أرباح على الحسابات المجمدة**

يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وأي شخص أو كيان آخر السماح بدفع أي فوائد أو



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

غيرها من الأرباح المستحقة على الحسابات المجمدة شرط أن يتمّ تجميد هذه الفوائد أو غيرها من الأرباح الأخرى عملا بأحكام المادة (16) من هذا المرسوم رقم 2019-199 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب.

### المادة 9: معالجة الدفعات المستحقة قبل التجميد

بالنسبة إلى الأشخاص أو الكيانات المدرجة عملا بقراري مجلس الأمن 1718 (2006) أو 2231 (2015)، يتعين على المكلفين بالتنفيذ إضافة الدفعات المستحقة بموجب العقود أو الاتفاقات أو الالتزامات التي أنشأت قبل تاريخ إضافة اسم الشخص أو الكيان على قائمة الأمم المتحدة والتي أذنت بها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بشرط أن تكون قد أرسلت إخطارًا للهيئة الأممية المختصة ذات الصلة قبل 10 أيام أقله من تاريخ التصريح.

### المادة 10: معالجة الدفعات المستحقة الأخرى قبل التجميد

يكون للمكلفين بالتنفيذ الذين قاموا بالتجميد وفقا لأحكام المرسوم رقم 2019-199 يتعلق بتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب رقم 2019-199 وهذه والمبادئ التوجيهية وآلية اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب السماح للأشخاص أو الكيانات الذين حدّدهم قرار مجلس الأمن 1737 (2006) والذين بقوا محدّدين بعد اعتماد قرار مجلس الأمن 2231 (2015) أو بموجب القرار 2231 (2015) نفسه، القيام بالوفاء بالدفعات المستحقة بموجب العقود التي أنشئت قبل تاريخ إضافة اسم الشخص أو الكيان على قائمة الأمم المتحدة وذلك وفقا للآليات والشروط الآتية:

- يتقدم المكلفون بالتنفيذ بطلب إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب للوفاء بالدفعات المستحقة بموجب

intérêt ou autre dividende (produit) dû sur les comptes gelés. La condition impérative est que ces intérêts ou autres dividendes fassent eux-mêmes l'objet d'une mesure de gel immédiat en application des dispositions de l'Article (16) du Décret n° 2019-199 relatif à la composition, à l'organisation et au fonctionnement du Comité national.

### Article 9 : Traitement des versements dus avant le gel

En ce qui concerne les personnes ou entités inscrites en vertu des résolutions du Conseil de sécurité 1718 (2006) ou 2231 (2015), les chargés de l'exécution doivent ajouter aux comptes gelés les versements dus au titre de contrats, d'accords ou d'obligations nés avant la date d'ajout du nom de la personne ou de l'entité sur la liste des Nations Unies. Ces versements doivent avoir été autorisés par le Comité National de Lutte contre le Terrorisme, sous réserve qu'une notification préalable ait été adressée à l'organe onusien compétent concerné au moins 10 jours avant la date de l'autorisation.

### Article 10 : Traitement des autres versements dus avant le gel

Les chargés de l'exécution ayant procédé au gel conformément au Décret n° 2019-199, aux présentes lignes directrices et au mécanisme du Comité national, peuvent autoriser les personnes ou entités désignées par la résolution 1737 (2006) — et restées désignées après l'adoption de la résolution 2231 (2015) ou en vertu de cette dernière — à honorer les versements dus au titre de contrats conclus avant la date d'inscription sur la liste onusienne, selon les mécanismes et conditions suivants :

- Les chargés de l'exécution soumettent une demande à le Comité National de Lutte contre le Terrorisme pour le règlement des versements dus,



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

العقود التي أنشئت قبل تاريخ إضافة اسم الشخص أو الكيان على قائمة الأمم المتحدة، وأن يرفق بالطلب كافة البيانات والمستندات الدالة على ذلك.

- يشترط ألا ترتبط تلك العقود بأي من البنود والمواد والمعدات والسلع والتقنيات والمساعدة والتكوين والمساعدة المالية والاستثمارات وخدمات السمسرة المحظورة أو الخدمات المشار إليها في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2231 (2015) وأي قرارات لاحقة.
- يشترط أن لا يسلم المبلغ بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى شخص أو كيان خاضع للتدابير الواردة في الفقرة 6 من المرفق -ب- لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2231 (2015).
- تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، بإعلام مسبق إلى الهيئة الأممية المختصة ذات الصلة عن نيتها بالسماح أو الإذن بتسديد الدفعة أو الإذن عند الاقتضاء برفع التجميد عن الأموال أو الأصول الأخرى لذات الأغراض.
- تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بالإذن بالوفاء بالدفعات المستحقة بموجب العقود أو الاتفاقات أو الالتزامات التي أنشئت قبل تاريخ إضافة اسم الشخص أو الكيان على قائمة الأمم المتحدة، وذلك بشرط انقضاء 10 أيام على الأقل من تاريخ إرسال الإخطار من اللجنة إلى الهيئة الأممية المختصة.

**المادة 11: سداد الدفعات المستحقة المتعلقة بالرهن أو الحكم**

بالنسبة إلى الأشخاص أو الكيانات الذين تم تحديدهم بموجب قرار مجلس الأمن 1718 (2006) وأي قرارات لاحقة له، تسمح اللجنة الوطنية للمؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أي شخص أو كيان

accompagnée de l'ensemble des données et documents justificatifs.

- Il est exigé que ces contrats ne soient liés à aucun des articles, matières, équipements, biens, technologies, assistance, formation, aide financière, investissements ou services de courtage interdits visés par la résolution 2231 (2015) et ses résolutions subséquentes.
- Il est exigé que le montant ne soit versé, directement ou indirectement, à aucune personne ou entité soumise aux mesures prévues au paragraphe 6 de l'Annexe B de la résolution 2231 (2015).
- Le Comité National de Lutte contre le Terrorisme, en coordination avec le ministère chargé des Affaires étrangères, adresse une notification préalable à l'organe onusien compétent de son intention d'autoriser le versement ou, le cas échéant, d'autoriser la levée du gel des fonds ou autres avoirs aux mêmes fins.
- Le Comité National de Lutte contre le Terrorisme autorise le règlement des paiements dus au titre de contrats, d'accords ou d'obligations nés avant la date d'ajout du nom de la personne ou de l'entité sur la liste des Nations Unies, sous réserve de l'expiration d'un délai d'au moins 10 jours à compter de la date d'envoi de la notification de l'organe onusien compétent par le Comité.

**Article 11 : Règlement des paiements dus relatifs à un lien (nantissement) ou à une décision**

En ce qui concerne les personnes ou entités désignées en vertu de la résolution 1718 (2006) du Conseil de sécurité et de ses résolutions ultérieures, le Comité National autorise l'institution financière, l'entreprise ou profession non



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

financière désignée (EPNFD) ou toute autre personne ou entité ayant gelé des fonds en application des dispositions de l'Article (16) du Décret n° 2019-199, dont les fonds font l'objet d'un gage ou d'une décision judiciaire, administrative ou arbitrale, à effectuer les versements dus pour le règlement de ce qui se rapporte audit lien ou à ladite décision, sous réserve du respect par le Comité des conditions suivantes :

1. Déterminer que ledit lien ou ladite décision est antérieur(e) à la date de la présente résolution.
2. Déterminer que ledit lien ou ladite décision n'est pas au profit d'une personne ou entité désignée par la résolution 1718 (2006) ou ses résolutions ultérieures, ou au profit de toute autre personne ou entité désignée par le Comité des sanctions créé en vertu de la résolution 1718 (2006).
3. Adresser, en coordination avec le ministère chargé des Affaires étrangères, une notification préalable à l'organe onusien compétent concerné de son intention d'autoriser le versement ou, le cas échéant, de lever le gel des fonds ou autres avoirs aux mêmes fins, et ce, au moins dix jours avant la date de l'autorisation.

### Article 12 : Prise en charge des dépenses de base

Il incombe à l'établissement financier, aux entreprises et professions non financières désignées, ou à toute autre personne ou entité ayant gelé des fonds en application des dispositions du décret n° 2019-199, de se conformer à l'exécution de l'autorisation du Comité en cas de réception, de la part de la personne ou de l'entité désignée ou de son représentant, d'une demande d'utilisation d'une partie des fonds ou autres biens gelés pour couvrir les dépenses de base. Cela inclut les dépenses payées pour les denrées alimentaires, le loyer ou le remboursement de prêts garantis

آخر قد جمد أموالا عملا بأحكام المادة (16) من المرسوم رقم 2019-199 الخاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، بالقيام بالدفعات المستحقة لسداد ما يتعلق بذلك الرهن أو الحكم، شرط أن تحترم هذه اللجنة الشروط التالية:

1. أن تحدد أن ذلك الرهن أو الحكم يعود لوقت سابق لتاريخ هذا القرار.
2. أن تحدد أن ذلك الرهن أو الحكم لا يكون لفائدة أي شخص أو كيان حدده قرار مجلس الأمن 1718 (2006) وأي قرارات لاحقة له، أو لفائدة أي شخص أو كيان آخر تحدده لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة بموجب القرار 1718 (2006).
3. أن تقدم بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، إعلاما مسبقا إلى الهيئة الأممية المختصة ذات الصلة عن نيتها بالسماح أو الإذن بتسديد الدفعة أو الإذن عند الاقتضاء برفع التجميد عن الأموال أو الأصول الأخرى لذات الأغراض وذلك قبل 10 أيام أقله من تاريخ الإذن.

### المادة 12: تغطية المصاريف الأساسية

يتعين على المؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أي شخص أو كيان آخر قد جمد أموالا عملا بأحكام المرسوم رقم 2019-199 أن يلتزم بتنفيذ إذن اللجنة في حالة تلقيها من الشخص أو الكيان المحدد أو نائبه طلبا باستعمال جزء من الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة لتغطية المصاريف الأساسية. ويشمل ذلك المصاريف التي تدفع مقابل المواد الغذائية والإيجار أو سداد القروض الموثقة برهن عقاري والأدوية والعلاج الطبي والضرائب وأقساط



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte
Contre le Terrorisme

par une hypothèque immobilière, les médicaments et les soins médicaux, les impôts, les primes d'assurance et les frais de services publics, ou celles payées exclusivement pour des honoraires professionnels raisonnables et le remboursement des dépenses engagées en rapport avec la prestation de services juridiques, ou les honoraires ou frais de services liés à la garde et à l'entretien ordinaires des fonds et autres biens gelés. Ainsi que toute autre dépense nécessaire que le Comité décide d'approuver.

Si le gel est fondé sur une décision des organes onusiens compétents, le Comité national de lutte contre le terrorisme est informé de l'autorisation par voie diplomatique. Son exécution est alors subordonnée à l'absence d'objection de sa part dans un délai de trois jours ouvrables à compter de la date de sa notification pour les dépenses de base, et dans un délai de cinq jours ouvrables pour les autres dépenses nécessaires autres que les dépenses de base. Dans tous les cas, la demande est accompagnée de tous les motifs et documents justificatifs nécessaires et doit préciser les montants dont l'utilisation est demandée. Le Comité examine les demandes qui lui sont soumises conformément aux dispositions du présent article selon les procédures suivantes :

1. Si la personne ou l'entité concernée est inscrite sur la liste nationale, le Comité national de lutte contre le terrorisme examine la demande à la lumière des motifs et des documents justificatifs joints et statue sur celle-ci dans un délai de cinq jours ouvrables à compter de sa date de réception. En cas d'approbation, il incombe au Comité de préciser dans sa décision le montant des fonds pour lesquels la levée du gel est décidée, que ce montant soit égal ou inférieur au montant demandé, sur la base de ce qu'il a déterminé, et il doit en informer à la fois la personne concernée et l'entité détenant les fonds gelés. Cette dernière entité prend à son tour les mesures garantissant l'exécution de la décision. Le Comité peut

التأمين ورسوم المنافع العامة، أو التي تدفع على سبيل الحصر مقابل أتعاب مهنية معقولة وسداد المصاريف المتكبدة فيما يتعلق بتقديم خدمات قانونية أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المتعلقة بالحفظ والصيانة العاديين للأموال والأصول الأخرى المجمدة. وكذلك أية مصاريف ضرورية أخرى ترى اللجنة الموافقة عليها.

وإذا كان التجميد مستندا لقرار من الهياكل الأممية المختصة فيتم إعلام اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بالإذن بالطرق الدبلوماسية. ويتوقف حينئذ تنفيذه على عدم اعتراضها على ذلك في أجل ثلاثة أيام عمل من تاريخ إعلامها بذلك بالنسبة للمصاريف الأساسية، وخلال خمسة أيام عمل بالنسبة للمصاريف الضرورية الأخرى بخلاف المصاريف الأساسية.

وفي كل الأحوال يرفق الطلب بكافة الأسباب والمستندات الضرورية وينبغي أن يحدّد المبالغ المطلوب استعمالها.

وتنظر اللجنة في المطالب الواردة عليها طبق أحكام هذا المادة وفق الإجراءات التالية:

1. إذا كان الشخص أو الكيان المعني مدرجًا على القائمة الوطنية فإن اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب تدرس الطلب على ضوء الأسباب والمستندات المؤيدة المرفقة وتبت فيه خلال خمسة أيام عمل من تاريخ توصلها به. وفي حالة الموافقة، يتعين على اللجنة أن تحدد في قرارها مقدار المبالغ المقرر رفع التجميد عنه سواء أكان المبلغ يساوي المبلغ المطلوب أو أقل منه، على أساس ما حدّدته، وعليها أن تُعلم كلا من المعني والجهة الموجود بين يديها الأموال المجمدة. وتتخذ هذه الجهة الأخيرة بدورها الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار. ويجوز للجنة رفض الطلب إذا توفرت لديها المبررات الكافية لذلك. وفي حال رفضت اللجنة



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

rejeter la demande s'il dispose de justifications suffisantes à cet effet. En cas de rejet de la demande par le Comité, il doit informer la personne concernée de la décision de rejet en en précisant les motifs. La décision du Comité peut faire l'objet d'un recours devant la Chambre administrative de la Cour suprême.

2. Si la personne ou l'entité concernée est inscrite sur la liste de l'ONU, le Comité national de lutte contre le terrorisme examine la demande à la lumière des motifs et documents justificatifs joints. Le Comité a le droit de rejeter la demande s'il dispose de motifs suffisants. En cas de rejet de la demande, le Comité doit informer la personne concernée de la décision de rejet en en précisant les motifs. La décision du Comité peut faire l'objet d'un recours devant la Chambre administrative de la Cour suprême.

3. L'entité détenant les fonds ou autres biens gelés doit envoyer des rapports périodiques au Comité national de lutte contre le terrorisme sur la manière dont les fonds ou autres biens versés en contrepartie des dépenses extraordinaires sont gérés, afin que le Comité les transmette à son tour à l'organe onusien compétent, en coordination avec le Ministère des Affaires Étrangères, de la Coopération et des Mauritaniens de l'Extérieur.

4. Dans tous les cas où le Comité national de lutte contre le terrorisme accepte la demande, l'entité détenant les fonds ou autres biens gelés informe le Comité des actions qu'elle a entreprises pour exécuter les décisions émises par ce dernier dans un délai de 3 jours ouvrables suivant l'exécution.

الطلب، يتعين عليها أن تُعلم المعني بقرار الرفض مع بيان أسبابه. ويجوز الطعن في قرار اللجنة أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا.

2. إذا كان الشخص أو الكيان المعني مدرجًا على القائمة الأممية فإن اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب تدرس الطلب على ضوء الأسباب والمستندات المؤيدة المرفقة. يحق للجنة أن ترفض الطلب إذا ما توفرت لديها أسباب كافية، في حال تم رفض الطلب، على اللجنة أن تُعلم المعني بقرار الرفض مع بيان أسبابه. ويجوز الطعن بقرار اللجنة أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا.

3. يتعين على الجهة الموجود لديها الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة إرسال تقارير دورية للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عن طريقة التصرف بالأموال أو الأصول الأخرى التي تُدفع مقابل المصاريف الاستثنائية لتقوم اللجنة بإرسالها بدورها إلى الهيئة الأممية المختصة ذات الصلة بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج.

4. في كل الحالات التي تقبل فيها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الطلب، تقوم الجهة الموجود بين يديها الأموال أو الأصول الأخرى المجمدة بإعلام اللجنة بما باشرته من أعمال لتنفيذ القرارات الصادرة عنها خلال 3 أيام عمل من التنفيذ.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

## الفصل الرابع: الإجراءات والتدابير التنفيذية الأخرى التي تقع على المكلفين بالتنفيذ

### المادة 13: الوصول إلى القوائم الأممية

تلتزم كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح وكافة الأشخاص والكيانات فحص قوائم الأمم المتحدة، وذلك عند إجراء أي معاملة، أو الدخول في علاقة عمل مع أي شخص أو كيان، للتأكد من عد إدراجه على هذه القوائم، بما أن هذه اللوائح قد تطرأ عليها تغييرات، ينبغي الرجوع إلى الروابط التالية:

1. الرجوع إلى الروابط التالية لكل قائمة:

| اسم القائمة | الرابط |
|---|---|
| قائمة جزاءات داعش والقاعدة | https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list |
| قائمة جزاءات طالبان | https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1988/materials |
| قائمة جزاءات جمهورية كورية الشعبة الديمقراطية | https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1718/materials |
| قائمة جزاءات إيران المتعلقة بالمسألة النووية | https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/2231-list |

ويتعين على المكلفين بالتنفيذ الاشتراك في خدمة UN Security Council RSS Feeds والتي يتم من خلالها إرسال اشعار إلى المشتركين في الخدمة من خلال بريد إلكتروني عند كل تحديث يطرأ على القوائم الأممية سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل على القوائم. ونوضح فيما يلي خطوات الاشتراك في الخدمة :

- الدخول على الموقع الإلكتروني https://undocs.org/#/home
- اختيار "BY type" لاختيار نوع الوثائق المراد الوصول إليها.

## Chapitre 4 : Procédures et mesures d'exécution incombant aux chargés de l'exécution

### Article 13 : Accès aux listes des Nations Unies

Toutes les institutions financières, les entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), les organismes à but non lucratif (OBNL) et l'ensemble des personnes et entités sont tenus de consulter les listes des Nations Unies lors de toute transaction ou lors de l'entrée en relation d'affaires avec une personne ou une entité, afin de s'assurer qu'elle n'y figure pas. Ces listes étant sujettes à des mises à jour, il convient de se référer aux liens officiels suivants :

1. Liens officiels suivants pour chaque liste :

| Nom de la Liste | Lien |
|---|---|
| Liste des sanctions contre l'EIIL (Daech) et Al-Qaïda | https://www.un.org/securitycouncil/fr/sanctions/1267/aq_sanctions_list |
| Liste des sanctions contre les Taliban | https://www.un.org/securitycouncil/fr/sanctions/1988/materials |
| Liste des sanctions contre la République populaire démocratique de Corée (RPDC) | https://www.un.org/securitycouncil/fr/sanctions/1718/materials |
| Liste des sanctions concernant l'Iran (Résolution 2231) | https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/2231-list |

Les chargés de l'exécution sont tenus de s'abonner au service UN Security Council RSS Feeds, par lequel une notification est envoyée aux abonnés par courrier électronique lors de chaque mise à jour (suppression, addition ou modification) des listes des Nations Unies. Les étapes pour s'abonner à ce service sont les suivantes :

- Accéder au site internet : https://undocs.org/#/home
- Sélectionner « BY type » pour choisir le type de documents recherchés.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

- Choisir les documents relatifs aux résolutions du Conseil de sécurité (Security Council Resolutions).
- Saisir l'adresse électronique sur laquelle les mises à jour seront reçues.
- Un courrier électronique sera envoyé pour confirmer l'activation du service.

2. Il est possible de se référer à la Liste récapitulative des sanctions du Conseil de sécurité des Nations Unies, qui comprend l'ensemble des noms inscrits sur les listes de sanctions du Conseil de sécurité, via le lien suivant : https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/un-sc-consolidated-list. L'abonnement à ce service s'effectue selon les étapes suivantes :
   - Accéder au site internet : https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/un-sc-consolidated-list.
   - Choisir l'option d'abonnement à la liste de diffusion et remplir le formulaire.
   - Sélectionner « Envoi par courrier électronique ».

**Article 14 : Accès à la liste nationale**

L'ensemble des institutions financières, des entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), des organismes à but non lucratif (OBNL) et toutes les personnes et entités concernées par le criblage de la liste nationale sont tenus de consulter ladite liste lors de la réalisation de toute transaction ou lors de l'établissement d'une relation d'affaires avec une personne ou une entité. Cette consultation vise à s'assurer de la non-inscription de la partie concernée sur cette liste, laquelle peut subir des changements via la plateforme dédiée à cet effet, conformément aux dispositions émanant du Comité National de Lutte contre le Terrorisme.

- اختيار وثائق قرارات مجلس الأمن Security Council Resolutions
- ادخال البريد الإلكتروني الذي سيتم استقبال التحديثات عليه.
- سوف يتم ارسال بريد إلكتروني لتأكيد تفعيل الخدمة.

2. يمكن الرجوع إلى قائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تتضمن كافة الأسماء المدرجة في قوائم الجزاءات لمجلس الأمن على الرابط التالي:

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/un-sc-consolidated-list

ويتم الاشتراك في تلك الخدمة عن طريق اتباع الخطوات التالية:

- الدخول على الموقع الإلكتروني
- https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/un-sc-consolidated-list
- اختيار الاشتراك في القائمة البريدية وملء النموذج
- اختيار" إرسال عن طريق البريد الإلكتروني "

**المادة 14: الوصول إلى القائمة الوطنية:**

تلتزم كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح وكافة الأشخاص والكيانات المعنية بفحص القائمة الوطنية، وذلك عند إجراء أي معاملة، أو الدخول في علاقة عمل مع أي شخص أو كيان، للتأكد من عدم إدراجه على هذه القائمة، والتي قد يطرأ عليها تغييرات من خلال المنصة المخصصة لهذا الغرض. وذلك وفقا للترتيبات التي تصدر من اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

**المادة 15: إنشاء نظم الكترونية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة**

يتعين على كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح وكافة الأشخاص والكيانات المعنية إنشاء نظم الكترونية مناسبة بحيث تتمكن من خلال تلك الأنظمة من مراجعة القوائم الأممية والقائمة الوطنية عند تنفيذ كل عملية بشكل يومي مستمر للوقوف على أي تطابق محتمل مع الأسماء المدرجة على تلك القوائم، والتأكد من عدم التعامل مع أي شخص أو كيان من الأسماء المدرجة على تلك القوائم. ويشمل ذلك:

1. مراجعة أسماء العملاء الجدد عند بدء علاقة العمل مع أي شخص أو جهة أو مستفيد حقيقي. ويقصد بالمستفيد الحقيقي أي شخص طبيعي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية، مباشرة أو غير مباشرة، على العميل أو الشخص الذي تتم المعاملة نيابة عنه، وكذلك الذي يمارس سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.
2. مراجعة أسماء العملاء الحاليين، وعند تحديث العملاء القائمين لبياناتهم.
3. مراجعة أسماء العملاء العارضين.
4. مراجعة أسماء الجهات الخارجية والمتعاملين معها، والعمل على مراجعة كافة الجهات التي يتم التعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر.

**Article 15 : Mise en place de systèmes électroniques pour l'exécution des sanctions financières ciblées :**

L'ensemble des institutions financières, des entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), des organismes à but non lucratif (OBNL) et toutes les personnes et entités concernées, sont tenus de mettre en place des systèmes électroniques appropriés. Ces systèmes doivent permettre la consultation des listes des Nations Unies et de la liste nationale lors de l'exécution de chaque opération, de manière quotidienne et continue, afin de détecter toute concordance potentielle (match potentiel) avec les noms inscrits sur ces listes et de garantir l'absence de toute transaction avec une personne ou entité désignée comme suit :

1. Procéder à la vérification des noms des nouveaux clients lors de l'entrée en relation d'affaires avec toute personne, entité ou bénéficiaire effectif. Par bénéficiaire effectif, on entend toute personne physique qui, en dernier lieu, possède ou exerce un contrôle effectif final, direct ou indirect, sur le client ou la personne pour le compte de laquelle l'opération est effectuée, ainsi que celle qui exerce un contrôle effectif final sur une personne morale ou une construction juridique.
2. Procéder à la vérification des noms des clients actuels, ainsi que lors de la mise à jour des données des clients existants.
3. Procéder au criblage des noms des clients occasionnels.
4. Procéder à la vérification des noms des parties externes et des prestataires, et veiller à vérifier l'ensemble des entités avec lesquelles des relations sont entretenues, directement ou indirectement.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

5. Pour les institutions opérant dans le domaine des lettres de garantie, des crédits documentaires et des remises documentaires : identifier toutes les parties impliquées et vérifier les documents d'expédition pour détecter les noms de la compagnie maritime, des agents de fret, du chargeur, le nom du navire transporteur, de la compagnie d'assurance, de tout agent commercial mentionné dans le crédit ou les documents d'expédition, ainsi que toute autre société mentionnée (telles que les sociétés d'inspection et d'évaluation, etc.).

6. Pour les entités opérant dans le domaine des transferts (virements) : identifier tant le nom de l'ordonneur (donneur d'ordre) que celui du bénéficiaire du transfert, qu'il s'agisse de personnes physiques ou morales.

7. Pour les autres entreprises et professions non financières désignées (EPNFD), chacune selon son activité : vérifier les noms du vendeur et de l'acheteur (personnes physiques ou morales), du bénéficiaire effectif de l'opération, ainsi que du propriétaire des fonds gérés. Vérifier également les noms des associés fondateurs (sociétés), des dirigeants et du bénéficiaire effectif lors de la constitution (enregistrement) et de toute mise à jour. En cas de procuration ou de mandat, vérifier les noms du mandant, du mandataire, de la personne autorisée et du délégant.

8. Pour les autorités responsables de la création de personnes morales ou de constructions juridiques, de leur exploitation ou de leur gestion : vérifier les noms des fondateurs, des dirigeants, des actionnaires (associés), des membres du conseil d'administration

5. بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل، فيجب الكشف عن كافة أطرافها بالإضافة إلى وجوب مراجعة مستندات الشحن للكشف عن أسماء كل من شركة الملاحة ووكلاء الشحن والشركة الشاحنة، واسم السفينة الناقلة، واسم شركة التأمين، وأسماء أية وكلاء تجاريين منصوص عليهم في الاعتماد أو مستندات الشحن، وأية شركات أخرى منصوص عليها في الاعتماد (مثل شركات الفحص والتقييم.. الخ.

6. بالنسبة للجهات العاملة في مجال التحويلات، فيجب عليها الكشف عن كل من اسم طالب التحويل واسم المستفيد من الحوالة سواء كانا شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

7. بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية الأخرى، كل حسب عمله ومهنته، يجب عليهم فحص اسم البائع واسم المشترى سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وفحص اسم المستفيد الحقيقي من العملية. وكذلك اسم الشخص مالك الأموال المدارة. وكذلك فحص أسماء الشركاء المؤسسين (الشركات) والمديرين والمستفيد الحقيقي عند الانشاء (التسجيل) وعند إجراء أي تحديث. وفي حالة الوكالة أو التفويض يتم فحص اسم كل من الوكيل والموكل والشخص المفوض والمفوض عنه.

8. بالنسبة للجهات المسؤولة عن انشاء الأشخاص الاعتبارية، أو الترتيبات القانونية، أو تشغيلها، أو إدارتها فيجب عليها فحص أسماء المؤسسين والمديرين



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

et du bénéficiaire effectif lors de la création (enregistrement) et de la mise à jour.

9. Le Commissariat aux Droits de l'Homme et/ou les autorités chargées de l'application des lois procèdent à la vérification des noms des membres des organismes à but non lucratif (OBNL) ainsi que du bénéficiaire effectif lors de l'enregistrement/notification et de la mise à jour.

10. Lors de la détermination de la portée d'une concordance potentielle (match potentiel) avec les listes, il convient de tenir compte de ce qui suit :

- Suspendre toute opération jusqu'à avoir l'assurance qu'elle n'implique pas une personne ou entité soumise à des sanctions financières ciblées. Si, après application des mesures de vigilance relatives à la clientèle (CDD) et l'utilisation d'informations raisonnables, il est établi que la personne ou l'entité n'est pas désignée, l'opération peut suivre son cours normal, tout en conservant les documents pertinents dans le dossier du client.

- En cas de soupçon, de doute ou d'indice suggérant une concordance confirmée, ou si la concordance est effectivement confirmée : appliquer immédiatement et sans délai les procédures de gel, s'abstenir de fournir (mettre à disposition) tout fonds ou autre bien, service ou produit, et informer le Comité National de lutte contre le Terrorisme des mesures prises dans un délai de 3 jours ouvrables.

والمساهمين (الشركاء) ومجلس الإدارة والمستفيد الحقيقي عند الانشاء (التسجيل) وعند التحديث.

9. تتولى مفوضية حقوق الانسان و / أو جهات انفاذ القانون فحص أسماء أعضاء الجمعيات التي لا تهدف إلى الربح وكذلك المستفيد الحقيقي عند التسجيل / الاخطار وعند التحديث.

10. يراعى عند تحديد نطاق التطابق المحتمل مع القوائم، ما يلي:

- أن يتم تعليق أي معاملة إلى حين الاقتناع بأنها لا تشمل شخصا أو كيانا خاضعا لعقوبات مالية مستهدفة. وإذا تم الوصول إلى قناعة من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة و/ أو استخدام المعلومات والمعقولة وتم الاقتناع بأن الشخص أو الكيان لا يخضع لعقوبات مالية مستهدفة، فيمكن السماح بإجراء المعاملة في مسارها الطبيعي. مع الاحتفاظ بالوثائق ذات الصلة بملف العميل.
- بافتراض أن هناك اشتباه أو شك أو إشارة بأن النتيجة المحتملة قد تكون تطابقا مؤكدا، أو أنه تم التأكد فعليا من أنها تطابق مؤكد فيجب تنفيذ إجراءات التجميد فورا دون تأخير والامتناع عن تقديم (اتاحة) أي أموال أو أصول أخرى أو خدمات أو منتجات وإبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بالإجراءات والتدابير المتخذة في عضون 3 أيام عمل.
- يتعين لدى القيام بفحص المعلومات المتعلقة بالقوائم مراعاة عدة احتمالات تشمل: الاختلاف في تهجئة



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

- Lors de la vérification des informations relatives aux listes, examiner plusieurs probabilités incluant : les variations d'orthographe du nom, les différents alias (pseudonymes) ou titres intégrés au nom, la nature de la profession, les différences dans les dates ou lieux de naissance, l'utilisation d'acronymes, le nom de la mère, la date de constitution ou la nature de l'activité de l'entité.

**Article 16 : Établissement et mise en œuvre de systèmes internes efficaces par les institutions financières et les EPNFD**

Les institutions financières et les entreprises et professions non financières désignées sont tenues d'établir et de mettre en œuvre des systèmes internes efficaces pour l'application des sanctions financières ciblées, et doivent respecter ce qui suit :

1. L'inscription sur le site web de la plateforme dédiée à cet effet.
2. La mise à jour des informations relatives aux listes de l'ONU, et de toute modification y afférente, de manière immédiate et sans délai.
3. L'identification des personnes et entités dont les noms figurent sur les listes de l'ONU, qu'il s'agisse de clients existants ou de nouveaux clients.
4. Le gel immédiat, sans préavis, de tous les fonds ou autres biens.
5. La consultation des listes de l'ONU lors de l'exécution de toute opération et l'identification de ses parties, ou lors de l'établissement d'une nouvelle relation d'affaires avec une personne ou une entité afin de vérifier son inscription sur ces listes, y compris le bénéficiaire effectif.

اسم الشخص أو الكيان الذي يشتبه في إدراجه، الاختلاف في الألقاب أو وجود لقب كأحد مقاطع اسم الشخص المدرج، الاختلاف في طبيعة مهنة الشخص المدرج، الاختلاف في تواريخ الميلاد أو محل الولادة أو وجود اختصارات في الأسماء، الاختلاف في اسم الأم. الاختلاف في تاريخ تأسيس الكيان أو في طبيعة عمل الكيان.

**المادة 16: وضع المؤسسات والأعمال والمهن غير المالية المحددة نظم داخلية فعالة وتنفيذها**

تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بوضع وتنفيذ نظم داخلية فعالة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، وعليها مراعاة ما يلي:

1. التسجيل على الموقع الالكتروني للمنصة المخصصة لذلك.
2. تحديث المعلومات المتعلقة بالقوائم الأممية، وما يطرأ عليها من تعديلات بشكل فوري دون تأخير.
3. تحديد الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم على القوائم الأممية سواء كانوا عملاء حاليين أو عملاء جدد.
4. التجميد الفوري، دون إشعار مسبق، لجميع الأموال أو الأصول الأخرى.
5. الرجوع إلى القوائم الأممية عند إجراء أي عملية والتعرف على أطرافها أو عند الدخول في علاقة عمل جديدة مع شخص أو جهة للتأكد من مدى إدراجه على تلك القوائم، ويشمل ذلك المستفيد الحقيقي.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme

6. La politique appliquée par les établissements financiers et les entreprises et professions non financières désignées doit inclure la gestion des risques, l'acceptation des clients, et les risques liés aux noms des personnes et entités inscrites sur les listes des Nations Unies, ainsi que l'établissement de procédures appropriées pour les traiter.

### Article 17 : Obligations des autorités de contrôle

Les autorités de contrôle sont tenues de vérifier que les entités soumises à leur contrôle exécutent avec la plus grande précision les décisions relatives à la liste nationale et aux listes des Nations Unies (onusiennes), ainsi que toute mise à jour y afférente. En cas de manquement à l'exécution de ces obligations, elles doivent appliquer les sanctions prévues par la Loi n° 2019-017 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme. Elles sont également tenues d'informer l'Unité Mauritanienne d'enquêtes financières des mesures prises à cet égard.

### Article 18 : Obligations de l'Unité Mauritanienne d'enquêtes financières (UMEF)

Outre les missions qui lui sont confiées par la Loi n° 2019-017 et ses textes d'application, notamment le Décret n° 2019-199 ainsi que les mécanismes et lignes directrices émanant du Comité National de Lutte contre le Terrorisme, l'Unité Mauritanienne d'enquêtes financières est tenue de communiquer aux autorités d'enquête et de poursuite, ainsi qu'aux autorités chargées de l'application des lois (Sûreté nationale), toute information relative aux fonds ou autres biens détenus par les chargés de l'exécution et dont la L'unité a été informée. Elle est également chargée de prendre les mesures nécessaires concernant les signalements (déclarations) reçus relatifs aux tentatives d'opérations impliquant ou affectant une personne ou entité inscrite, ou concernant des fonds ou autres biens gelés.

6. أن تتضمن السياسة المطبقة بالمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إدارة المخاطر، وقبول العملاء، والمخاطر المتعلقة بأسماء الأشخاص والكيانات المدرجة على قوائم الأمم المتحدة ووضع الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

### المادة 17: التزامات الجهات الرقابية

تلتزم الجهات الرقابية بالتحقق من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالقيام بكل دقة بتنفيذ القرارات الصادرة بشأن القائمة الوطنية والقوائم الأممية، وأي تحديثات ترد بشأنها، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019-017 في حالة الأخلال بتنفيذ تلك الالتزامات. وموافاة وحدة التحريات المالية الموريتانية بما تم اتخاذه في هذا الشأن.

### المادة 18: التزامات وحدة التحريات المالية الموريتانية

بالإضافة إلى المهام التي تم اسنادها إليها بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2019-017 ونصوصه التطبيقية، وخاصة ما جاء في المرسوم رقم 2019 -199 وكذلك الآليات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، تلتزم وحدة التحريات المالية الموريتانية بموافاة جهات التحقيق والادعاء وجهات إنفاذ القانون (الأمن الوطني) بأية أموال أو أصول أخرى تكون موجودة لدى المكلفين بالتنفيذ والتي يتم إبلاغ الوحدة بها. وتقوم باتخاذ ما يلزم في شأن البلاغات التي تلقتها عن محاولة إجراء عملية تتضمن أو تؤثر على شخص أو كيان مدرج، أو أي أموال أو أصول أخرى مجمدة.



اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Comité National de Lutte Contre le Terrorisme